جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

MINISTRY OF FINANCE

unicef

تسليط الضوء على الأطفال في موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤

ملخص الشفافية للموازنة رقم ٩









ملخصات الشفافية هي جزء من سلسلة شفافية الموازنة التي تصدرها وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية، بالتعاون مع مؤسسة يونيسف مصر. ويتماشى ذلك مع حرص الحكومة على تعزيز الشفافية المالية وإشراك المواطنين في عمليات الموازنة العامة وفقًا للمعايير المعترف بها دوليًا، بهدف إعداد موازنات كفء وفعالة وشفافة تحقق نتائج أكثر جوهرية وإنصافًا وشمولاً

تسلط سلسلة شفافية الموازنة الضوء على مخصصات الموازنة للمبادرات التي تفيد الأطفال بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال مخصصات الأسرة

ويكشف هذا الملخص عن مخصصات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ومكونات أبوابها، مع التركيز بشكل خاص على الإنفاق الاجتماعي والإنفاق على القطاعات المتعلقة بالطفل. ويقدم الملخص أيضًا نظرة عامة على التطورات الاقتصادية الكلية الأخيرة ذات الصلة بالمالية العامة للدولة وجهود الحكومة في الاستجابة لهذه التطورات

وتأتي هذه الجهود ضمن إطار تصديق مصر على قانون الطفل عام ١٩٩٦ كأول تشريع لحماية حقوق الطفل في مصر وإنشاء المجلس القومي للطفولة والأمومة عام ١٩٨٨.

جميع المعلومات المفصلة فيما يلي هي مسؤولية وزارة المالية وحدها، باعتبارها المصدر الرئيسي لجميع مخصصات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

يمكن تصنيف أرقام سلسلة شفافية الموازنة الخاصة بالطفل الواردة في هذه الوثيقة من قبل وزارة المالية إلى

- فعلي: تشير إلى الأرقام الفعلية المحققة على مدار السنوات المالية الماضية.
- موازنة: تشير إلى التوقعات المذكورة في مقترح الموازنة المقدم لمجلس النواب للعام المالي الحالي والمقررة في بداية العام.

المحتويات

١ مقدمة ٤

٢ فهم سياق الاقتصاد الكلي ٥

٣ هيكل موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والاتجاهات المرتبطة بها ٨
أ. التصنيفات الاقتصادية والوظيفية لموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ..... ٩
ب. الإنفاق المتعلق بالطفل ١٣

٤ كيف يتم توزيع الإنفاق الاستثماري على مختلف المحافظات؟ ١٥

٥ كيف تخطط الحكومة لتمويل موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤؟ ١٦

٦ ما مدى مساهمة كل مصدر من مصادر الإيرادات في موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤؟ ١٦

٧ الانتقال إلى موازنة البرامج والأداء (PBB) - التطورات الأخيرة لموازنة البرامج للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ..... ١٧

٨ تطورات انفتاح الموازنة المصرية ١٩

٩ وحدة الشفافية المالية والمشاركة المجتمعية ومهامها ٢٠

١٠ الموازنة التشاركية في وزارة المالية ٢١

١ مقدمة

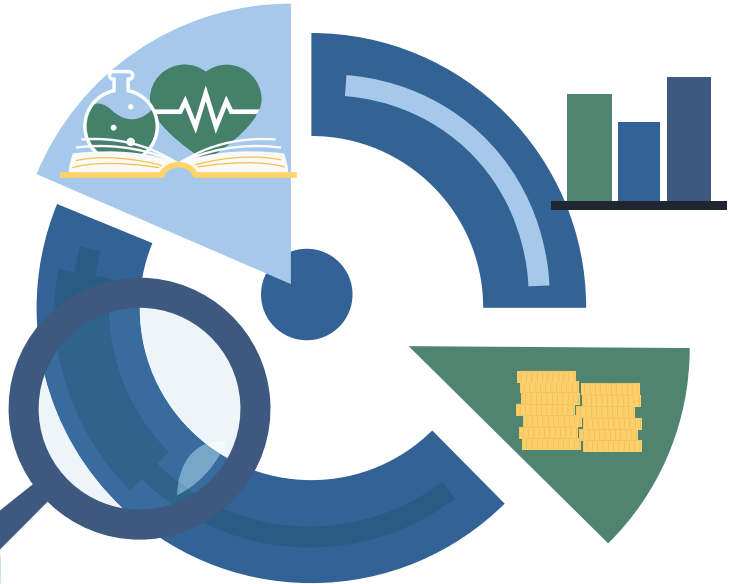
- لقد تأثر الاقتصاد المصري بسلسلة من الأحداث العالمية التي خلقت مجموعة من التحديات الاقتصادية وفي هذا الاطار يأتي التعامل مع معدلات التضخم المتزايدة أولوية قصوي بالنسبة للحكومة نظراً لتأثيرها علي الأسر الأكثر احتياجاً؛ حيث **بلغ متوسط معدل التضخم ٢٤,١٪ في العام المالي ٢٠٢٢\٢٠٢٣ مقارنة بمتوسط ٨,٥٪ في عام ٢٠٢١\٢٠٢٢.** وفي الوقت نفسه، تحرص الحكومة علي تعزيز جهود البنك المركزي لخفض معدلات التضخم السنوية المستهدفة.

- في ظل الأزمة العالمية الراهنة، حقق الاقتصاد المصري معدل نمو حقيقي **للناتج المحلي الإجمالي بلغ ٣,٨٪** في العام المالي ٢٠٢٢\٢٠٢٣؛ ويجري حالياً تنفيذ عدداً من التدابير لضبط أوضاع المالية العامة لضمان مسار نزولي للدين العام. فمن المستهدف **خفض نسبة الدين إلي الناتج المحلي الإجمالي من ٩٥,٧٪ في ٢٠٢٢\٢٠٢٣ إلي ٨٩٪ في ٢٠٢٣\ ٢٠٢٤** (تقديرات) وقد وصل **إجمالي العجز في الموازنة بنسبة ٩٪** في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨؛ وبحلول العام المالي ٢٠٢٣\٢٠٢٤، تسعي الحكومة إلي خفض هذه النسبة إلي ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

- تجاوزت مصر توقعات الموازنة حيث **حققت فائضا أوليًا بنسبة ١,٦٪ في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.** وفي الوقت نفسه، نظرًا لتقلص الفجوة بين الإيرادات والمصروفات (بدون احتساب مدفوعات الفوائد)، تستهدف الموازنة تحقيق **فائض أولي بنسبة ٢,٥٪** من الناتج المحلي الإجمالي (٢٩٥,٦مليار جنيه) بموازنة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤. ويصل **إجمالي النفقات الحكومية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى ٢،٩٩٠,٩ مليار جنيه**، بما يمثل زيادة بنسبة ٣٣,٨٪ عن الموازنة المعدلة للعام السابق.

- وفقًا لموازنة البرامج والأداء (Program Based Budget PBB)، بلغ إجمالي المخصصات **للبرامج المتعلقة بالطفل ٦٩,٤ مليار جنيه** في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

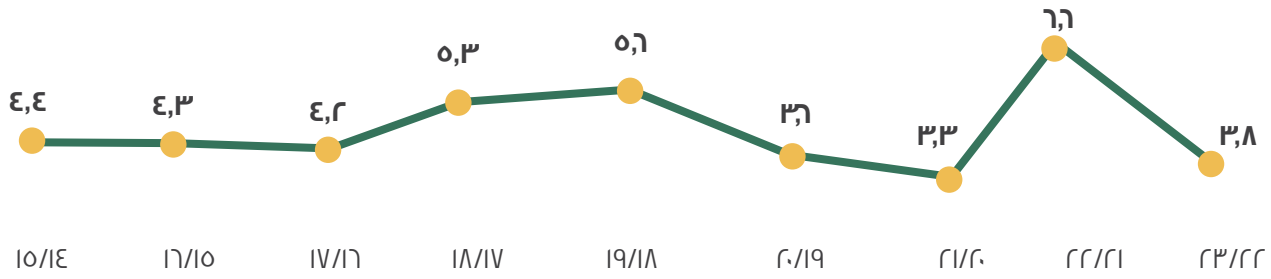
- تستهدف الحكومة معدل نمو ٤١,١٪ في **الإيرادات العامة لتصل إلى ٢،١٤٢,١ مليار جنيه** خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.



٢ فهم سياق الاقتصاد الكلي

على الرغم من تعرض الاقتصاد المصري لعدد من الصدمات مؤخراً، إلا أنه أثبت قدر كبير من المرونة والصلابة في مواجهة جائحة كوفيد -١٩ محققاً معدل نمو حقيقي بلغ ٦,٦٪ في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ إلا ان الازمات العالمية المتلاحقة لازالت تتوالي وتيرتها في خفض معدلات نمو دول العالم كافة والاقتصاد المصري ليس بمنأى عنها .حيث أدت الحرب بأوروبا بالعديد من الآثار السلبية علي الاقتصاد العالمي متمثلاً في ارتفاعات أسعار السلع وخاصه الغذائية والبترولية مما دفع الضغوط التضخمية ومؤثراً بالسلب علي نمو الاقتصاد العالمي وفي نفس السياق فقد انخفض معدل النمو الحقيقي للاقتصاد المصري الي ٣,٨٪ للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣متأثراً بانكماش نمو الاقتصاد العالمي. (انظر شكل ١)

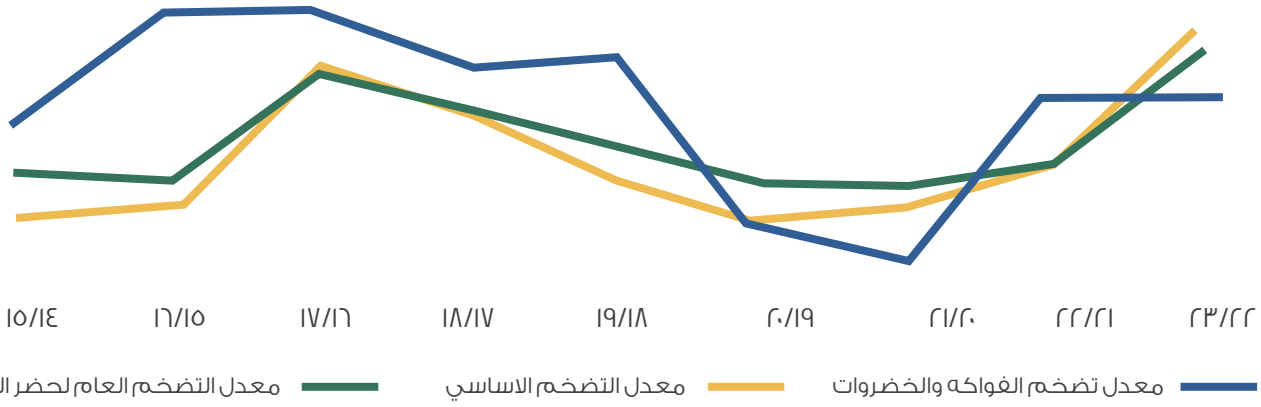
شكل ١ تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

حيث ارتفع معدل التضخم العام لحضر الجمهورية إلى ٢٤,١٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقارنة بنسبة ٨,٥٪ المسجلة في العام المالي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ كما هو مبين في شكل ٢.

شكل ٢ تطور معدلات التضخم في المناطق الحضرية ومعدلات التضخم الأساسية والخاصة بالفواكه والخضروات، ١٥/٢٠١٤ - ٢٣/٢٠٢٢



المصدر: تم حساب معدلات التضخم في السنوات المالية باستخدام بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي المصري

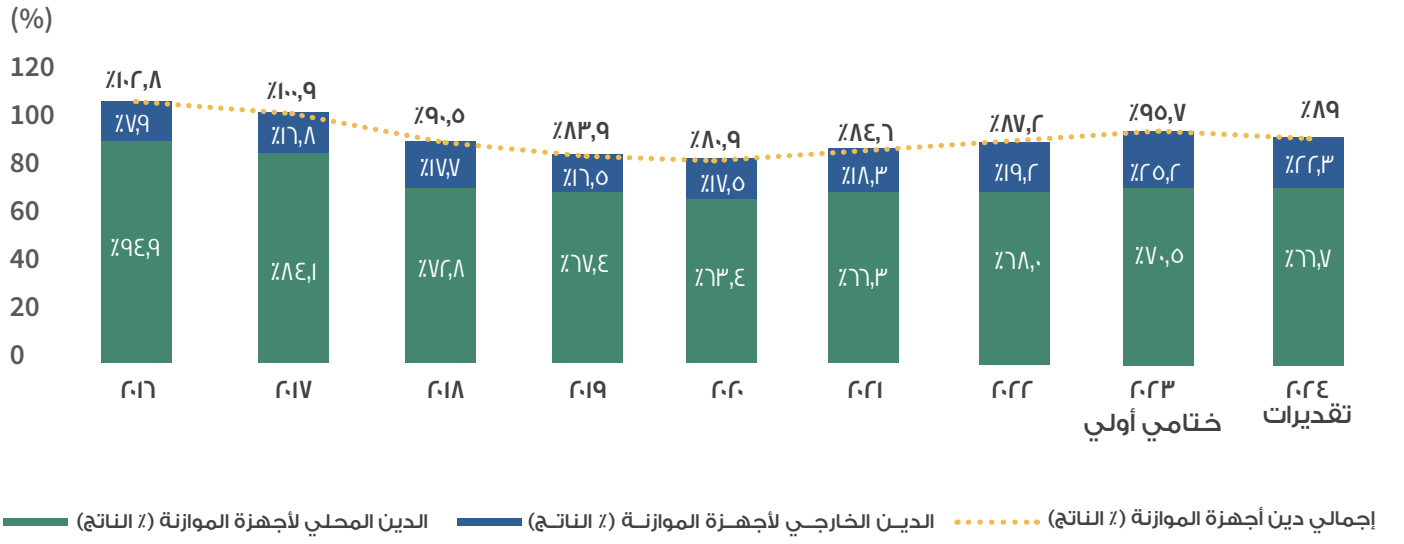
* معدل التضخم العام لحضر الجمهورية: معدل التضخم الذي يستهدفه البنك المركزي المصري.

*معدل التضخم الأساسي: لا يشمل المواد الغذائية المتقلبة والمواد الخاضعة للتنظيم

وفي مواجهة التحديات المستمرة، قامت الحكومة المصرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات والحزم التحفيزية للاقتصاد وللحماية المجتمعية للحد من الاختلالات في الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الانتقال نحو نظام أكثر مرونة لسعر الصرف وسياسة نقدية انكماشية. علاوة على ذلك، تم الالتزام بتنفيذ تدابير لضبط أوضاع المالية العامة والتي تهدف إلى خفض الدين العام واحتياجات التمويل الإجمالية. وصاحب ضبط أوضاع المالية العامة أيضا توسيع شبكة الأمان الاجتماعي للتخفيف من أثر الأزمة الاقتصادية على الفئات الأكثر احتياجاً. وتعتمد الحكومة على تنظيم الإيرادات العامة من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتقليص دور الدولة وطرح عدد من المؤسسات المملوكة للدولة من خلال برنامج الطروحات العامة، وذلك لخلق الحيز المالي اللازم لدعم الأسر الأكثر احتياجًا وزيادة الإنفاق على التنمية الاجتماعية والإنسانية.[1]

وبالرغم من الصعوبات والتحديات العالمية، تمكنت الموازنة العامة للدولة الإستمرار في تحقيق فائض أولى بلغ ١,٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى خلال العام المالى ٢٣/٢٢ للسنة السادسة على التوالي مقارنة بتحقيق فوائض أولية تتراوح بين ١,٣٪ و ١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين الأعوام المالية ٢٠١٨/ ٢٠١٩ و٢٠٢١/ ٢٠٢٢ بالرغم من زيادة الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وتخصيص حزم تحفيزية لمواجهة الأزمات المستمرة، بالإضافة إلى خفض دين أجهزة الموازنة من ١٠٢,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي إلى ٩٥,٧٪ في عام ٢٣/٢٠٢٢ ويعود ذلك إلى الاستجابة المتوازنة والسريعة للحكومة المصرية تجاه الأزمات العالمية المتتالية بالإضافة إلى إدارة مالية تحافظ على مساندة القطاعات والفئات الأكثر تأثراً بتلك الازمات مع الاستمرار في التعامل المرن للحفاظ على المستهدفات المالية [3]

شكل ٣ تطور دين أجهزة الموازنة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)[2]



لمصدر: وزارة المالية، البيان المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

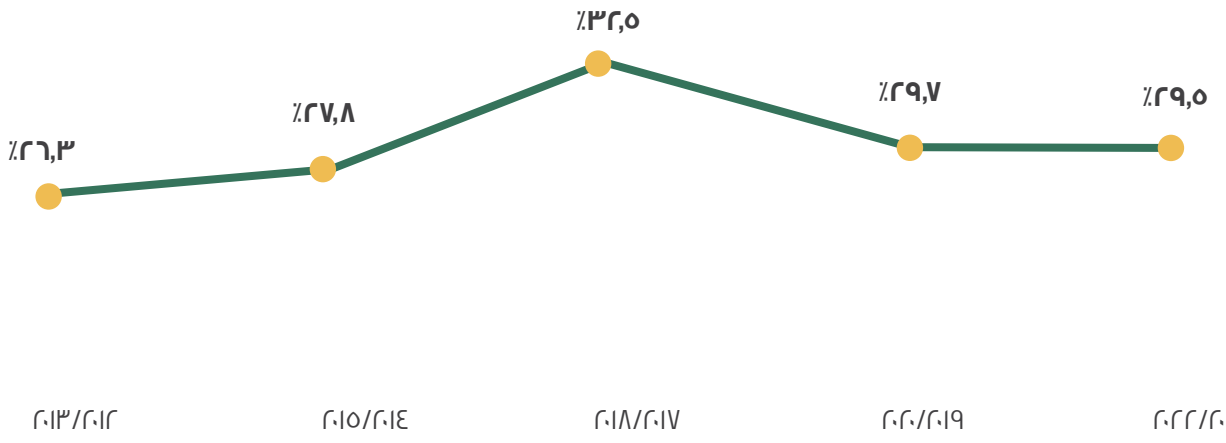
[1] تقرير صندوق النقد الدولي رقم ٢٣/٠٢، ٢٠٢٣: https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/٢٠٢٣/٠١/٠٦/Arab-Republic-of-Egypt-Request-for-Extendi-Arrangement-٥٢٧٨٤٩؛ وزارة المالية، البيان المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ –في إطار تسهيل الصندوق الممتد

[2] وزارة المالية

[3] القوائم المالية لوزارة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

وفقًا لأحدث البيانات المتاحة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغت معدلات الفقر ٢٩,٥٪ في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢

شكل ٤ اتجاهات معدل الفقر ٢٠١٢/١٣- ٢٠١٩/٢٠



المصدر: مسح دخل وإنفاق الأسر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩/٢٠٢٠، معدلات الفقر ٢٧,٨٪ لعام ٢٠١٥؛
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وقد تم صياغة الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بهدف تحقيق التوازن بين توسيع شبكة الأمان الاجتماعي لحماية المواطنين من الضغوط التضخمية، وفي الوقت ذاته دفع جهود التنمية وتحسين بيئة الأعمال لتعزيز دور القطاع الخاص كمحفز للنمو واستعادة الاستقرار الاقتصادي الشامل



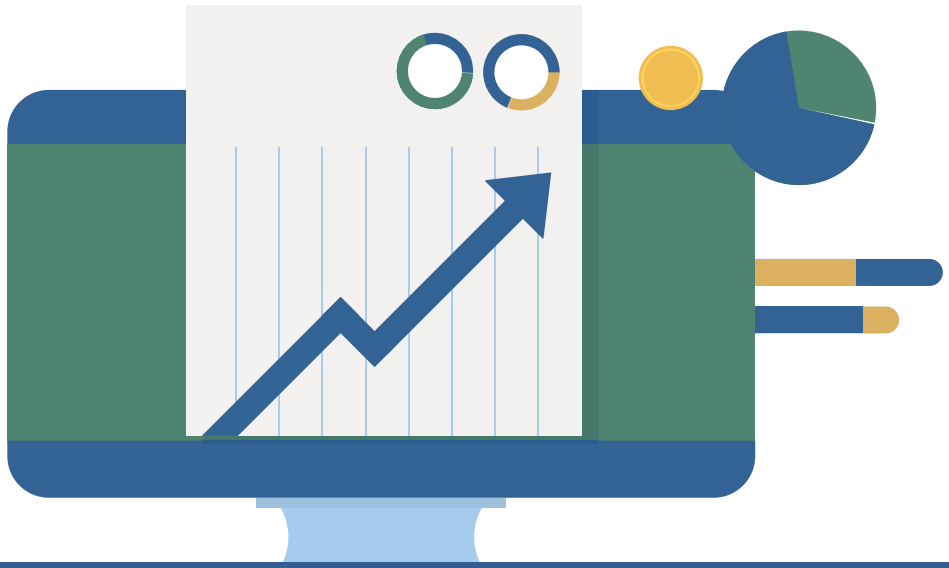
٣ هيكل موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ والاتجاهات المرتبطة بها

جدول ١ ملخص الموازنة (بالمليار جنيه)

البيان	فعلي ٢٠٢٢/٢٠٢١	فعلي ٢٠٢٣/٢٠٢٢	موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣
إجمالي المصروفات	**١،٨٣١**	**٢،١٨٤,٦**	**٢،٩٩٠,٩**
٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي	٪٢٣,٣	٪٢١,٦	٪٢٠,٣
إجمالي الإيرادات	**١،٣٤٧,٢**	**١،٥٦٣,٩**	**٢،١٤٢,١**
٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي	٪١٧,٢	٪١٥,٥	٪١٨,١
صافي الأصول المالية	**٠,٦**	**١٠,٧-**	**٢٤,٤-**
العجز الكلي	**٤٨٤,٤-**	**٦٠٩,٩-**	**٨٢٤,٤-**
٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي	٪٦,١-	٪٦-	٪٧-
الفائض الأولي	**١٠٠,٤**	**١٦٤,٣**	**٢٩٥,٦**
٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي	٪١,٣	٪١,٦	٪٢,٥
نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	**٪٨٧,٢**	**٪٩٥,٧**	**٪٨٩***

المصدر: وزارة المالية، البيان المالي للموازنة العامة للدولة ٢٠٢٤/٢٠٢٣؛ بيانات وزارة المالية
*تقديرات

- سجلت مخصصات الإنفاق العام للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مبلغ ٢،٩٩٠,٩ **مليار جنيه**، بزيادة قدرها **٣٣,٨٪** مقارنة بموازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ المعدلة. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يرتفع إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة **٤١,١٪** ليصل إلى **٢،١٤٢,١ مليار جنيه**.
- وستشهد السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ ارتفاع الفائض الأولي **إلى ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ١,٦٪** من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية السابقة ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

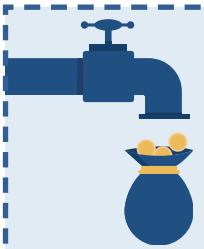


أ. التصنيفات الاقتصادية والوظيفية لموازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣

جدول ٢ موازنة الدولة وفقًا للتصنيف الاقتصادي (بالمليار جنيه)

البيان	فعلي ٢٠٢٢/٢٠٢٣	موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤	٪ من إجمالي موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤
إجمالي المصروفات	**٢،١٨٤,٦**	**٢،٩٩٠,٩**	**٪١٠٠**
الأجور وتعويضات العاملين	٤١٢,٥	٤٧٠	٪١٥,٧
شراء السلع والخدمات	١٢٧,٨	١٣٩,٤	٪٤,٧
الفوائد	٧٧٤,٢	١،١٢٠,١	٪٣٧,٤
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٤٥٤,١	٥٢٩,٧	٪١٧,٧
المصروفات الأخرى	١٢٧,١	١٤٥,١	٪٤,٩
شراء الأصول غير المالية (استثمارات)	٢٨٨,٩	٥٨٦,٧	٪١٩,٦
إجمالي الإيرادات	**١،٥٦٣,٩**	**٢،١٤٢,١**	**٪١٠٠**
الضرائب	١،٢٥٨,٦	١،٥٣٠	٪٧١,٤
المنح	**٥,٤**	**١,٩**	**٪٠,١**
الإيرادات الأخرى	**٢٩٩,٩**	**٦١٠,٢**	**٪٢٨,٥**

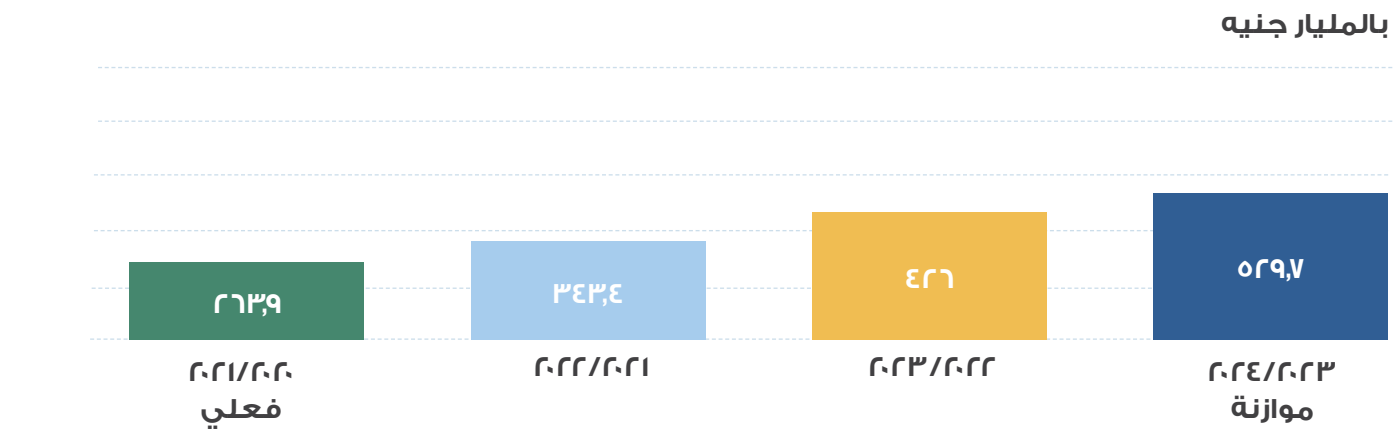
المصدر: وزارة المالية، البيان المالي للموازنة العامة للدولة ٢٠٢٣/٢٠٢٤.



يقوم التصنيف الاقتصادي بتقسيم الموازنة إلى إيرادات ومصروفات بحيث يوضح المصادر التي تستند عليها الدولة لزيادة الموارد المالية وسبل إنفاقها. وعلى الرغم من أن التصنيف الاقتصادي يخبر الناس من أين تأتي الأموال وعلى ماذا سيتم إنفاقها فإنه لا يوضح أغراض وأهداف هذه النفقات

كما هو مبين في الشكل ٥ ، شهد الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية[٤] زيادة تدريجية بالقيمة الاسمية.

شكل ٥ مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ٢٠٢١/٢٠٢٠ - ٢٠٢٤/٢٠٢٣

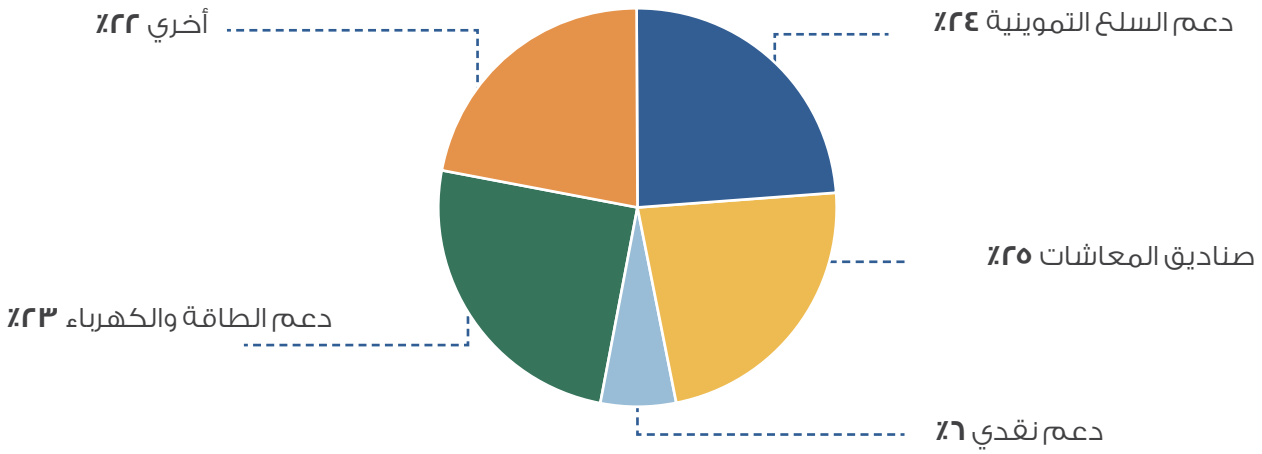


المصدر: وزارة المالية

[٤] يتكون الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بشكل رئيسي من دعم السلع التموينية ، ودعم الطاقة والكهرباء، والمساعدات النقدية والمساهمات في صناديق المعاشات

وكما معروض في الشكل ٦ تحظي المساهمات في صناديق المعاشات بالحصة الأكبر في فئة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، وهو ما يمثل ربع هذا البند. ويليها مباشرة دعم السلع التموينية ودعم الطاقة والكهرباء، ويمثل كل منهما الربع تقريبًا. وتحظي المساعدات النقدية بالحصة الأقل والتي تمثل ٦٪ من إجمالي هذه الفئة

الشكل ٦ تكوين مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية لموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣



المصدر: وزارة المالية، البيان المالي لموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣

جدول ٣ توزيع موازنة الدولة وفقًا للتصنيف الوظيفي (بالمليار جنيه)

البيان	موازنة معدلة ٢٠٢٣/٢٠٢٢	موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣	٪ من إجمالي موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣
إجمالي المصروفات	**٢،٢٣٥,٩**	**٢،٩٩٠,٩**	**٪١٠٠**
الخدمات الحكومية العامة [٥]	١،١١٦,٦	١،٥٢٤,٣	٪٥٠
النظام والأمن العام	٩٥,٥	١٠٥,٦	٪٣,٥
الشئون الاقتصادية	١١٤,٦	٢٢٣,٢	٪٧,٥
حماية البيئة	٣,٦	٤	٪٠,١
الإسكان والمرافق المجتمعية	٧٤,٨	١١٦,٣	٪٣,٩
لصحة	١٢٨,١	١٤٧,٩	٪٤,٩
الشباب والثقافة والشئون الدينية	٥٤,٣	٦٠,٧	٪٢
التعليم	١٩٢,٧	٢٢٩,٩	٪٧,٧
الحماية الاجتماعية	٣٦٣,٤	٤٧٧,٤	٪١٦
الأنشطة الوظيفية الأخرى	٩٢,٤	١٠١,٦	٪٣,٤

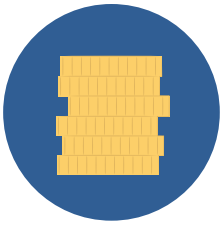
المصدر: وزارة المالية، البيان المالي للموازنة العامة للدولة ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

[٥] يشمل قطاع الخدمات الحكومية العامة الأجهزة التنفيذية والتشريعية وهيئات الشئون المالية والخارجية بالإضافة إلى معاملات الدين العام.



يعرض التصنيف الوظيفي مخصصات الإنفاق للموازنة العامة للدولة حسب الأغراض القطاعية بما يعكس الأهداف الرئيسية للسياسات المالية وقطاعاتها المستهدفة. ومن الجدير بالذكر أن التصنيف الوظيفي يستخدم على نطاق واسع لتوصيل التطورات في موازنة الدولة بشكل أفضل إلى المواطنين العاديين

الانفاق العام حسب التصنيف الوظيفي للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤[٦،٧]*



ويظهر التصنيف الوظيفي للموازنة العامة للدولة أن قطاع الخدمات الحكومية العامة يحصل على حوالي نصف مخصصات الإنفاق العام **بنسبة ٥١٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤** (انظر لشكل ٧)



وقد أولت الحكومة أهمية خاصة في الإنفاق على القطاعات المتعلقة بالطفل. فبحسب التصنيف الوظيفي، **تحصل الحماية الاجتماعية على النصيب الأكبر من موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنسبة ١٦٪، يليها التعليم بنسبة ٧,٧٪ والصحة بنسبة ٤,٩٪**



وقد زاد الإنفاق على الصحة والتعليم معًا بأكثر من الضعف في السنوات المالية الأربع الماضية وفقاً للتصنيف الوظيفي. حيث **ارتفعت المخصصات من ٢٣٢,٢ مليار جنيه** عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٣٧٧,٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤. ووفقاً لمعدلات النمو الحقيقي، زادت المخصصات للقطاعات الاجتماعية بمعدل متباطيء بسبب موجات التضخم المرتفعة بعد كوفيد-١٩، والتي تفاقمت أيضًا بسبب الصراع الروسي الأوكراني.*

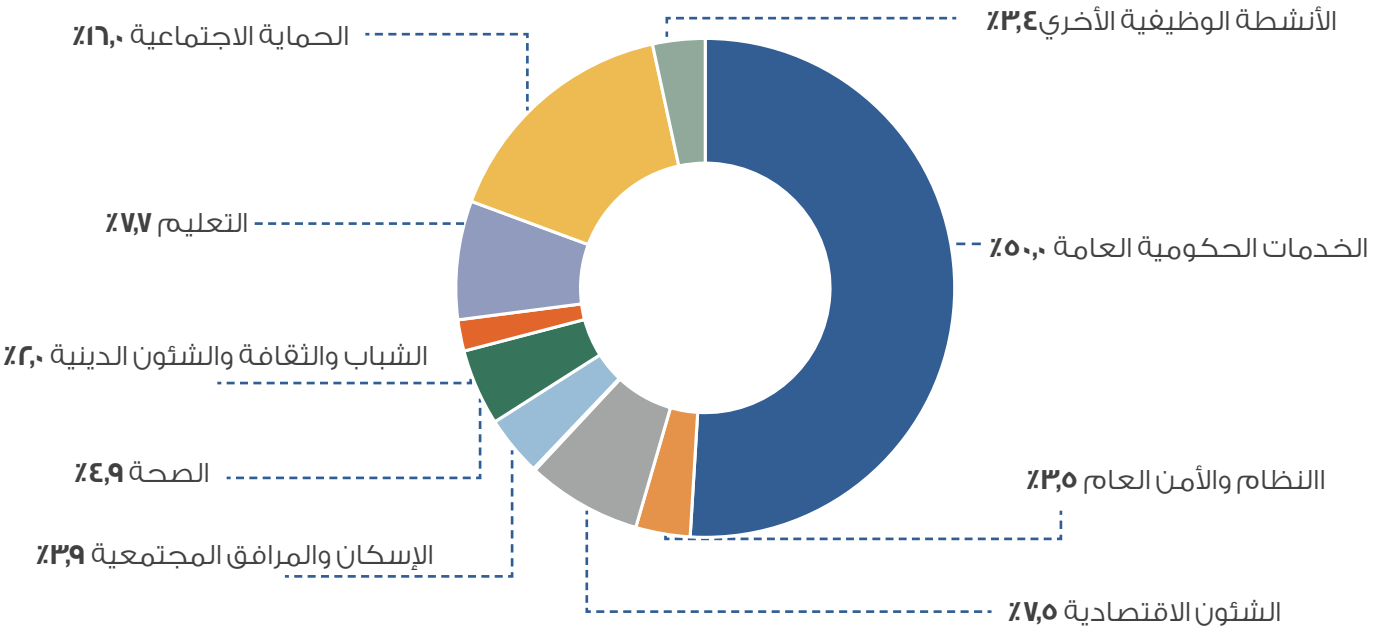


[٦] ويشمل التعريف الأوسع للإنفاق على التعليم حصة التعليم ضمن إجمالي مدفوعات الدين المحلي، كما تشمل النفقات الصحية الشاملة ما يلي: (١) نفقات أي جهة حكومية خارج الموازنة تابعة لقطاع الصحة، مثل الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام؛ (٢) النفقات المتعلقة بالصحة المدرجة في الموازنة ولكن ليس ضمن القطاع الوظيفي الصحي، مثل مستشفيات الشرطة والقوات المسلحة؛ (٣) حصة الصحة في إجمالي مدفوعات الفائدة؛ و(٤) نفقات مياه الشرب والصرف الصحي التي يتم احتسابها كنفقات صحية وقائية

[٧] وفقاً للدستور المصري لعام ٢٠١٤ يجب أن يشكل الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والبحث العلمي ما لا يقل عن ٦٪ و٣٪ و١٪ بالترتيب من الناتج المحلي الإجمالي

* وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة تستخدم تعريفًا أوسع من التصنيف الوظيفي الأساسي عند مقارنة مخصصات الصحة والتعليم والبحث العلمي بالالتزامات الدستورية. وبموجب هذا التعريف الأوسع، فإنه يتم استيفاء الحصص الدستورية المطلوبة في موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، حيث يحصل التعليم على إجمالي ٥٩١,٩ مليار جنيه (٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، والصحة على ٣٩٧ مليار جنيه (٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، والبحث العلمي على ٩٩,٦ مليار جنيه (١٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

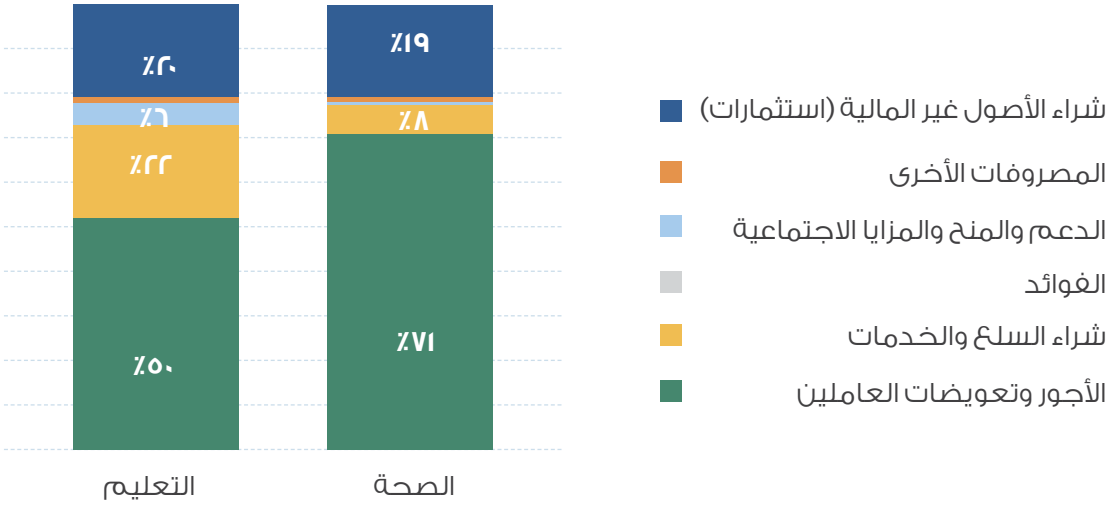
شكل ٧ توزيع التصنيف الوظيفي لإجمالي الإنفاق الحكومي للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤



المصدر: تم حساب الحصص بناءً على بيانات وزارة المالية، البيان المالي للموازنة العامة للدولة ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

كما هو موضح في الشكل ٨ ، تحتل الأجور وتعويضات العاملين النصيب الأكبر من الإنفاق ضمن قطاعي الصحة والتعليم في موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤، حيث يذهب نصف مخصصات الصحة إلى هذا المكون، في حين يخصص ٧١٪ من الإنفاق على التعليم للأجور وتعويضات العاملين

شكل ٨ الإنفاق على الصحة والتعليم



المصدر: تم حساب الحصص بناءً على بيانات وزارة المالية، البيان المالي للموازنة العامة للدولة ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

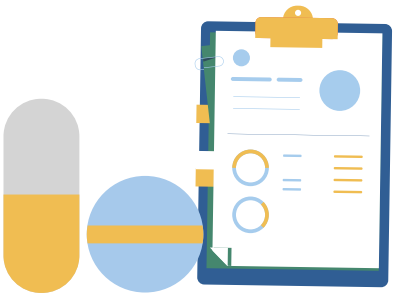
ب. الإنفاق المتعلق بالطفل

قطاع الصحة*

بعض مخصصات الصحة المتعلقة بالطفل



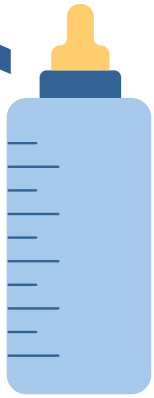
١٤,١ مليار جنيه
التأمين الصحي والأدوية والعلاج على نفقة الدولة



١٤,٦ مليار جنيه
الأدوية



٥,٤ مليار جنيه
المستلزمات الطبية



٣,٠ مليار جنيه
دعم الأدوية وألبان الأطفال

بعض الاستثمارات المتعلقة بالطفل[٨]

تحسين البنية التحتية للمستشفيات الحالية والتي تشمل



١٦٧ مستشفى رعاية علاجية

٢٩ مستشفى للصحة النفسية

٤٩ مستشفى تابعة للمراكز الطبية المتخصصة

[٨] خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٤ النسخة الأولية بتاريخ مايو ٢٠٢٣ – وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

*وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة تستخدم تعريفًا أوسع من التصنيف الوظيفي الأساسي عند مقارنة مخصصات الصحة والتعليم والبحث العلمي بالالتزامات الدستورية. وبموجب هذا التعريف الأوسع، فإنه يتم استيفاء الحصص الدستورية المطلوبة في موازنة العام المالي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤، حيث يحصل القطاع الصحة على إجمالي ٣٩٧ مليار جنيه (٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

قطاع التعليم

بعض مخصصات التعليم المتعلقة بالطفل



٣٩٢,٤ مليار جنيه

التعليم قبل الجامعي[٩]*

توزيع **١,٨ مليون** تابلت على طلاب المرحلة الثانوية.

تدريب كوادر التعليم الفني بالتعاون مع شركاء التنمية مثل برنامج TVET الممول من الاتحاد الأوروبي والحكومة المصرية، ومشروع دعم التشغيل ومشروع الدعم الفني لمبادرة التعليم الفني الشامل الممول من الحكومة الألمانية من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومشروع القوى العاملة المصرية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID.

قطاع الحماية الاجتماعية

بعض مخصصات الحماية الاجتماعية متضمنة مخصصات الطفل



١٢٧,٧ مليار جنيه
دعم السلع التموينية

٣١ مليار جنيه
المساعدات الاجتماعية (تشمل تكافل وكرامة وضمان اجتماعي)

١٠,٢ مليار جنيه
برنامج الإسكان لذوي الدخل المتوسط والمنخفض

٢٠٣ مليون جنيه
إعانات الشؤون الاجتماعية والبرنامج القومي لتنمية الطفولة المبكرة

٧٠ مليون جنيه
معاش الطفل

٢٠٠ مليون جنيه
دعم اشتراكات الطلبة في السكك الحديد

٤٠٠ مليون جنيه
دعم اشتراكات الطلبة في مترو الأنفاق

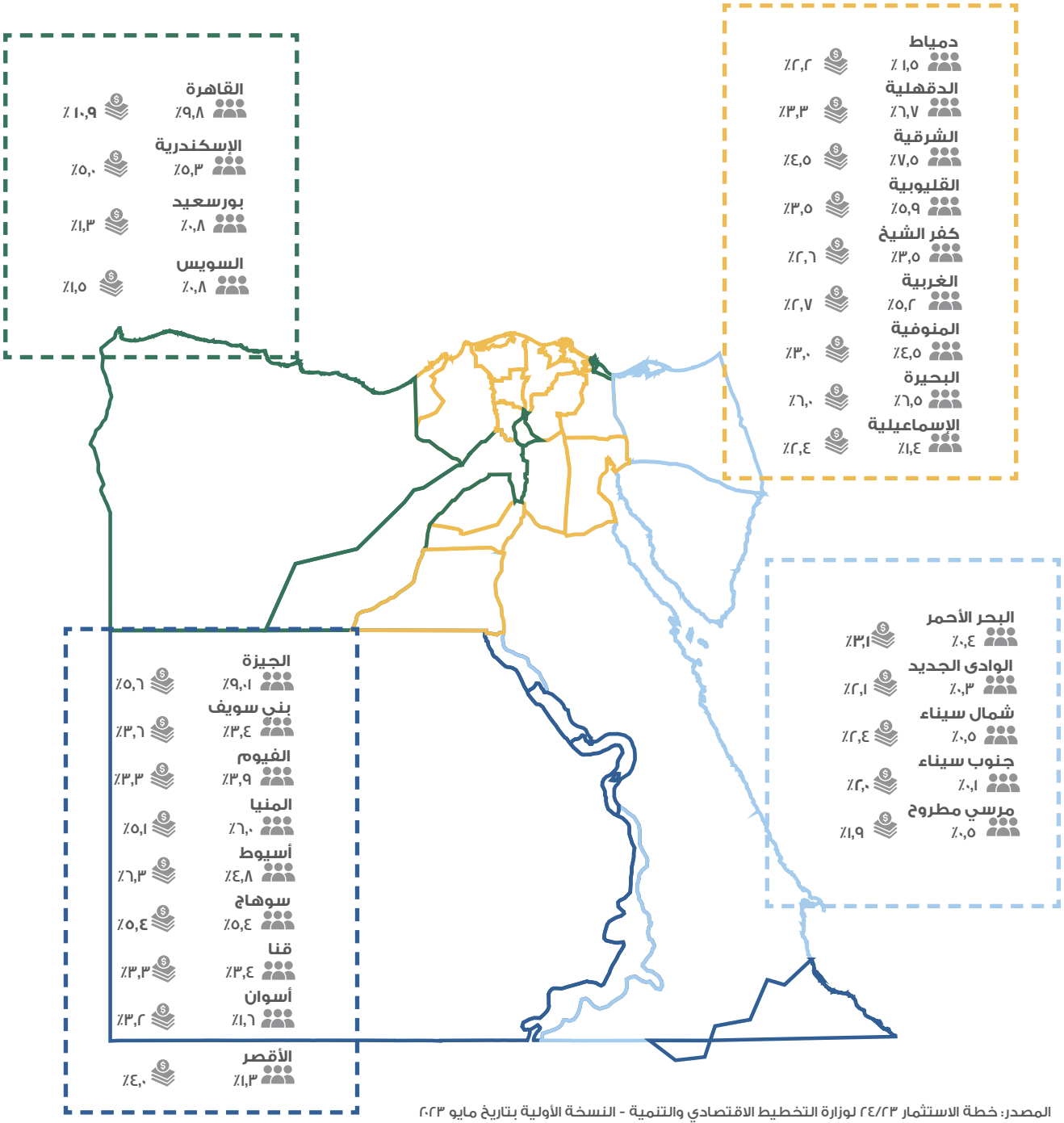
[٩] خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٤/٢٣ النسخة الأولية بتاريخ مايو ٢٠٢٣–وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

[١٠] وزارة المالية، البيان المالي للموازنة العامة للدولة ٢٠٢٣/٢٠٢٤

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة تستخدم تعريفًا أوسع من التصنيف الوظيفي الأساسي عند مقارنة مخصصات الصحة والتعليم والبحث العلمي بالالتزامات الدستورية. وبموجب هذا التعريف الأوسع، فإنه يتم استيفاء الحصص الدستورية المطلوبة في موازنة العام المالي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤، حيث يحصل التعليم قبل الجامعي على إجمالي ٣٩٢,٤ مليار جنيه (٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

٤ كيف يتم توزيع الإنفاق الاستثماري الحكومي على مختلف المحافظات؟

التوزيع الجغرافي للاستثمارات العامة (السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣)



المصدر: خطة الاستثمار ٢٤/٢٣ لوزارة التخطيط الاقتصادي والتنمية - النسخة الأولية بتاريخ مايو ٢٠٢٣

٪ من إجمالي المخصصات
٪ من إجمالي عدد السكان
محافظات صعيد مصر
محافظات الوجه البحري
المحافظات الحضرية
المحافظات الحدودية

المصدر: خطة الاستثمار ٢٤/٢٣ لوزارة التخطيط الاقتصادي والتنمية – النسخة الأولية بتاريخ مايو ٢٠٢٣

٥ كيف تخطط الحكومة لتمويل موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤؟

وتستهدف الحكومة في موازنة العام المالي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ مواصلة جهود تعزيز الإدارة الضريبية وتسريع الميكنة الشاملة للإجراءات الضريبية. وعليه، فإن توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبية من خلال ربطها بالنشاط الاقتصادي وتحفيز القطاع غير الرسمي على الالتزام بالنظام الضريبي

ويعد توسيع القاعدة الضريبية من أولويات الحكومة في ظل استراتيجيتها لتعبئة مصادر الإيرادات المختلفة، وتحديداً من خلال تحصيل الضرائب، مثل الضريبة الجمركية، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل. وتهدف الحكومة إلى تحقيق **عائدات ضريبية تبلغ نحو ١٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤**، مقارنة بمساهمة العام المالي السابق **بنحو ١٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرها ٠,٤٪.**[١١] وفيما يتعلق بالإيرادات غير الضريبية، تتطلع الحكومة إلى تحقيق إيرادات من خلال أرباح هيئة قناة السويس، وأرباح الهيئات الاقتصادية، وأرباح الشركات المملوكة للدولة، من بين مصادر أخرى

كما تسعي الحكومة إلى تعزيز احتياطي النقد الأجنبي من خلال تعزيز التخارج التدريجي من الأنشطة غير الاستراتيجية والادارة الكفء للأصول المملوكة للدولة. على سبيل المثال، في الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، بلغ إجمالي مبيعات الأصول العامة ٢,٥ مليار دولار أمريكي. علاوة على ذلك، حددت الحكومة ٣٢ شركة لتكون إما (١) مدرجة في البورصة المصرية، أو (٢) مباعة مباشرة لمستثمرين رئيسيين، على مدار عام يبدأ من الربع الأول من عام ٢٠٢٣ حتى الربع الأول من عام ٢٠٢٤. وتضم القائمة بنك القاهرة، والمصرف المتحد، والبنك العربي الأفريقي الدولي، وشركة مصر للتأمين.[١٢]

٦ ما مدى مساهمة كل مصدر من مصادر الإيرادات في موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤؟

جدول٤ توزيع الإيرادات في موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

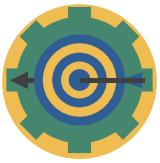
مصدر الدخل	٪ من إجمالي الإيرادات
الضرائب العامة (ضرائب الدخل + ضريبة الدمغة)	٣٨,٦٪
الإيرادات غير الضريبية: الفوائض والأرباح وإيرادات الخدمات وغيرها	٢٨,٥٪
ضريبة القيمة المضافة	٢٦,٩٪
باقي إيرادات الضرائب	٣,٣٪
الضريبة الجمركية	٢,٧٪
المنح	٠,١٪

المصدر: وزارة المالية، البيان المالي لموازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

[١١] وزارة المالية

[١٢] وزارة المالية، موازنة المواطن ٢٠٢٣/٢٠٢٤

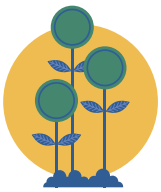
٧ الانتقال إلى موازنة البرامج والأداء (PBB) – آخر تقدم في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣



ويعكس تطبيق موازنة البرامج والأداء (Program based budgeting (PBB في مصر إلى جانب موازنة البنود الحالية منظورًا استشرافيًا يهدف إلى إحداث تحول كبير في نظم ادارة المالية العامة



وينص قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ الصادر في فبراير ٢٠٢٢ على تطبيق موازنة البرامج والأداء والذي دمج قانون المالية العامة وقانون المحاسبة في قانون واحد

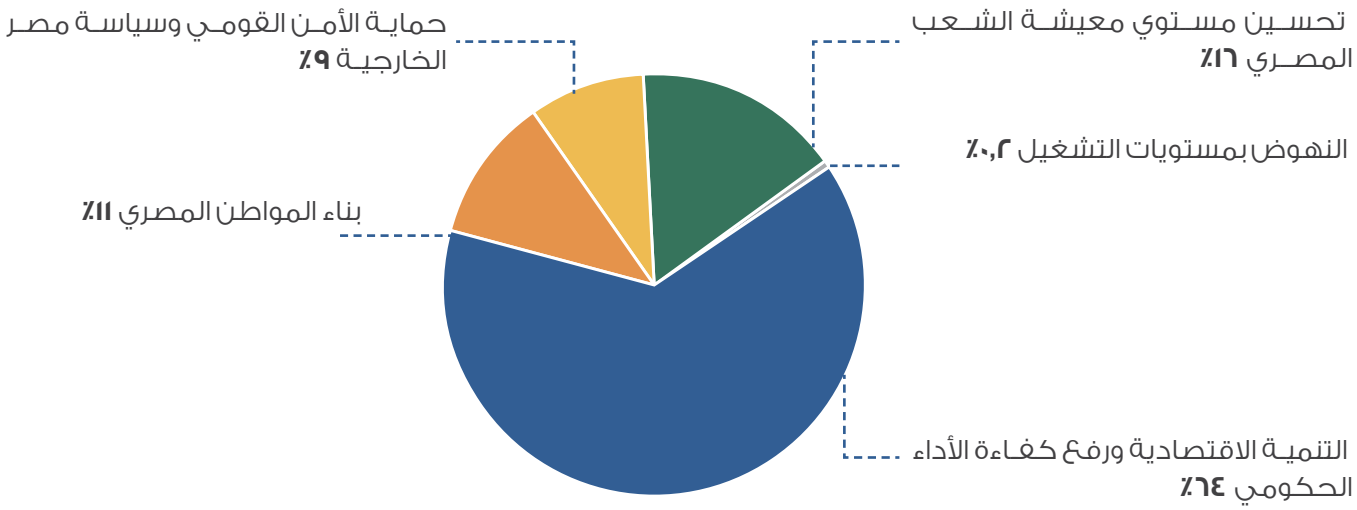


وتعمل موازنة البرامج والأداء على تعزيز كفاءة الإنفاق العام ومراقبة فعالية الأداء الحكومي من خلال ربط المخصصات بالبرامج، عن طريق أهداف وغايات محددة ومجموعة واضحة من مؤشرات الأداء



تعتمد موازنة البرامج والأداء على خمسة أهداف استراتيجية وفقاً لبرنامج عمل الحكومة (انظر الشكل ١٠) تهدف إلى تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين، مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. ويعتمد تحقيق كل هدف استراتيجي على عدد من البرامج الرئيسية (إجمالي ٢٥ برنامجاً) تتألف من مجموعة برامج فرعية (إجمالي ٦٣برنامجًا فرعيًا). ويتعين على كل جهة حكومية إعداد خطة تحدد برامجها بما يتماشى مع البرامج الرئيسية والفرعية التي تحددها الحكومة

شكل ١٠ الأهداف الاستراتيجية لموازنة البرامج والأداء وفقاً لبرنامج عمل الحكومة



المصدر: وزارة المالية، موازنة البرامج والأداء ٢٠٢٣/٢٠٢٤



وقد تم تشكيل فريق عمل معني بالموازنة القائمة على البرامج والأداء الموجهة نحو أهداف التنمية المستدامة بدعم من اليونيسف، والذي يعمل علي جمع أصحاب المصلحة المعنيين من وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والوزارات المختصة ذات الصلة. ويسترشد عمل الفريق بالمبادئ التوجيهية التفصيلية لأهداف برامج الموازنة ومؤشرات الأداء التي وضعتها وزارة المالية بالتعاون مع المبادرة العالمية للشفافية المالية (GIFT) واليونيسف. وتوفر المبادئ التوجيهية نظرة ثاقبة حول كيفية تطوير برنامج الموازنة المرتبط بنتائج واضحة والمؤشرات المرتبطة بها



وبحسب موازنة البرامج والأداء، بلغت مخصصات الإنفاق العام على البرامج المتعلقة بالطفولة في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، **إجمالي ٦٩,٤ مليار جنيه**. وقد تم تسليط الضوء على عدد من البرامج التي تستهدف الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع، وبالتحديد النساء والأطفال. وتشمل هذه البرامج تطوير التعليم ما قبل الجامعي، ودعم الأطفال الموهوبين والمتفوقين، وتوسيع الأنشطة الترفيهية والرياضية للشباب، وخاصة الأيتام، فضلا عن مكافحة عمالة الأطفال

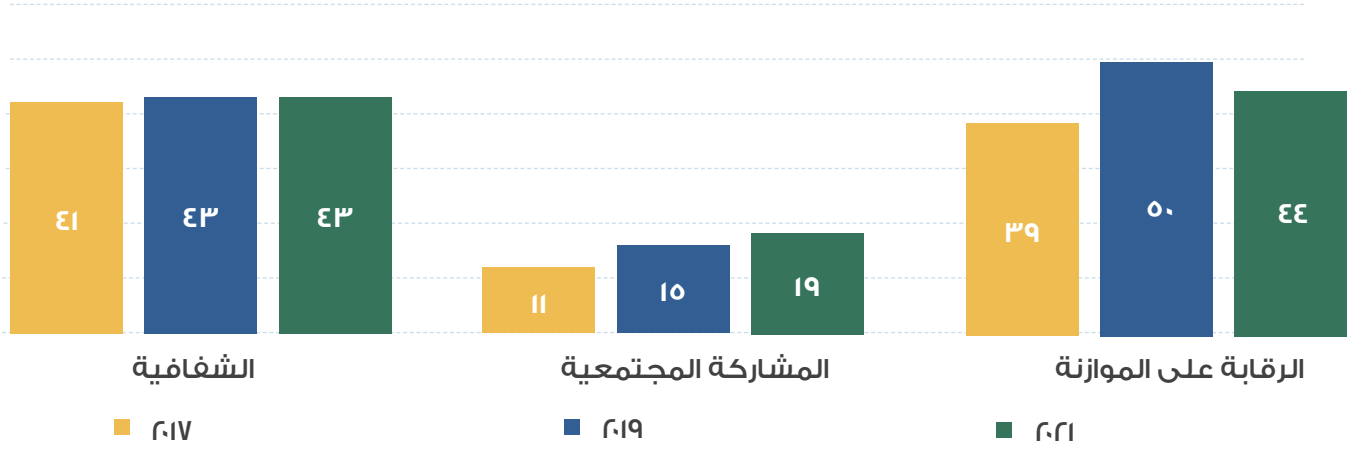


٨ رفع مؤشرات شفافية الموازنة المصرية

اتخذت الحكومة المصرية عدداً كبيراً من الخطوات لتعزيز ممارساتها المتعلقة بالموازنة، وهو ما ينعكس في المؤشرات الخاصة ب «مقياس البيانات العالمي» (GDB)[١٣] و«مسح الموازنة المفتوحة» (OBS)[١٤] . فقد حصلت مصر على المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشرات المالية العامة للشفافية والمساءلة الخاصة بمقياس البيانات العالمي، حيث وصلت درجتها إلي ٤٩/١٠٠ في عام ٢٠٢٢.

علاوة على ذلك، أظهرت مصر تحسنًا عامًا في درجات مسح الموازنة المفتوحة، حيث ارتفعت درجة شفافية الموازنة إلى ٤٣/١٠٠ في عام ٢٠٢١، مقارنة ب ٤١/١٠٠ في عام ٢٠١٧. كما ارتفعت درجة المشاركة المجتمعية من ١١/١٠٠ في عام ٢٠١٧ إلى ١٩ /١٠٠ في عام ٢٠٢١. وبالمثل، أظهرت الرقابة علي الموازنة اتجاهًا تصاعديًا عامًا، حيث ارتفعت الدرجة من ٣٩/١٠٠ في عام ٢٠١٧ إلى ٤٤/١٠٠ في عام ٢٠٢١ (انظر الشكل١١)

شكل ١١ الاتجاهات في درجات الموازنة ٢٠١٧-٢٠٢١



المصدر: مسح الموازنة المفتوحة لشراكة الموازنة الدولية (IBP) لعام ٢٠١٧، ٢٠١٩، ٢٠٢١.

وفقًا لتوصيات مسح الموازنة المفتوحة OBS ، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لرفع درجة الشفافية في مصر فوق المتوسط العالمي البالغ ٤٥/١٠٠ من خلال الخطوات الرئيسية التالية :

- ضمان النشر عبر الإنترنت في الوقت المناسب للبيان التمهيدي وتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات.
- التوسع في المعلومات الواردة في مقترح الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية لتشمل توقعات متعددة السنوات للمصروفات والإيرادات ، بالإضافة إلى نظرة أكثر شمولاً للدين الوطني.
- تضمين بيانات الاقتصاد الكلي والنتائج التفصيلية للإنفاق الفعلي في تقرير نهاية السنة.
- تعزيز شمولية المراجعة النصف سنوية من خلال توفير بيانات التنفيذ المحدثة والتقديرات المنقحة للسنة المالية.

١٣ https://globaldatabarometer.org/module/public-finance/
١٤ https://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Open-budget-survey-٢٠٢١-١-pdf.

٩ وحدة الشفافية المالية والمشاركة المجتمعية ومهامها

ما هي القوة الدافعة وراء إنشاء وحدة الشفافية؟

- أصبحت الحاجة إلى مزيد من الشفافية في موازنة الدولة أكثر إلحاحا بالنظر إلى **الأزمة العالمية الحالية والديناميكيات الاجتماعية والسياسية العالمية** المتغيرة باستمرار. ولتحقيق هذه الغاية، تحرص الحكومة على إضفاء الطابع المؤسسي على معايير الشفافية وإشراك المواطنين المعترف بها دوليًا في جميع مؤسساتها كما تم التأكيد عليه في **رؤية مصر ٢٠٣٠**.
- وفي نهاية المطاف، تهدف الشفافية والمشاركة إلى إدارة مالية عامة فعالة، و**خدمات عامة أفضل، ومشاريع تنمية هادفة تلبي أولويات المواطنين بشكل مباشر**.



وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية ومهامها:

- تم تنفيذ أنشطة الشفافية والمشاركة المجتمعية منذ عام ٢٠١٥ من قبل وحدة السياسات المالية الكلية بوزارة المالية، وذلك قبل الإنشاء الرسمي لوحدة الشفافية المالية والمشاركة المجتمعية بموجب القرار الوزاري رقم ٥٧٤ لسنة ٢٠١٨. وقد تم تكليف الوحدة بنشر الوعي المالي والاقتصادي من خلال الشفافية والشمولية، وذلك لتمكين المواطنين من المشاركة ومتابعة موازنة الدولة ولكي يكونوا جزءًا من عملية صنع القرار.
- وذلك وفقاً لتكليفات الموجهه لوحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية حيث ترتكز مهام الوحدة على ٤ محاور رئيسية وهي زيادة الإفصاح والشفافية، تعزيز وتطوير المشاركة المجتمعية، استحداث آليات للتواصل والرقابة المجتمعية وكل ذلك من خلال بناء شراكات ناجحة مع المؤسسات المعنية محلياً ودوليا لخلق حلقة وصل ما بين متخذ القرار ومتلقي الخدمة وتطوير أدوات الموازنة التشاركية فى عدد من المحافظات، وإدماج وإشراك المواطنين خاصة الشباب والمرأة والطفل لتطوير وتحسين الأداء الحكومي وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والإنفاق العام خاصاً في أوقات الأزمات والتداعيات المصاحبة لها.
- ويتم ذلك من خلال إجراء عدد من الفعاليات على مدار العام لتنمية الوعي المالي والمصارحة بأوضاع الاقتصاد المصري الذى يمر بمرحلة إصلاح هيكلي شامل، بما يُسهم فى تفهم الإصلاحات الهيكلية وتضمين آراء عدد كبير من أطياف المجتمع في دورة إعداد الموازنة العامة للدولة مع تفعيل المبادرات المقدمة سواء من منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص من خلال آليات الموازنة التشاركية واستخدام مشروعات التخرج الخاصة بالطلاب للوصول إلى التحقيق الأسرع لأهداف المشتركة لرؤية مصر ٢٠٣٠ ليكونوا سفراء وأعضاء فاعلين في المجتمع قادرين على فهم موازنة بلدهم والمشاركة فى التخطيط لها



١٠ الموازنة التشاركية في وزارة المالية

زيادة مستوى التأثير العام مما يؤدي إلى مواطن أكثر فعالية واستجابة على المستوى المحلي

الهدف من المشاركة العامة



التمكين: إتاحة الفرصة للناس لاتخاذ القرار النهائي



التعاون: المشاركة مع الناس في جميع جوانب اتخاذ القرار، بما في ذلك وضع البدائل وتحديد الحلول المفضلة



المشاركة: العمل مباشرة مع الناس أثناء العملية لضمان الفهم المستمر والنظر في الاهتمامات والتطلعات العامة.



التنسيق: تلقي ردود الفعل العامة تجاه التحليل والبدائل و/أو القرارات.



توفير المعلومات: تزويد الأشخاص بمعلومات متوازنة وموضوعية لمساعدة الأشخاص على فهم المشكلة والبدائل والفرص و/أو الحلول

كيف تؤدي الوحدة مهامها؟

- أولاً، تقوم الوحدة بشكل دوري بنشر تقارير شاملة حول دورة الموازنة بالإضافة إلى إصدارات سهلة القراءة للمواطنين. في الآونة الأخيرة، كانت هناك العديد من المنشورات التي تم التركيز عليها مثل الإنفاق العام لـ COVID-١٩، والإنفاق استجابة لتأثير أزمة أوكرانيا، وموجزات مخصصات الأطفال في الموازنة للاستجابة لحالة عدم اليقين التي يواجهها المواطنون خلال هذه الأزمات. يتم نشر جميع التقارير على المنصات الإلكترونية التفاعلية للوزارة. **www.budget.gov.eg www.mofdigitalgate.gov.eg, www.mof.gov.eg**
- ثانياً، تعمل الوحدة مع شركاء النجاح على إشراك المواطنين على أرض الواقع من خلال العديد من أدوات الموازنة التشاركية مثل جلسات الاستماع العامة، والدراسات الاستقصائية، والمحاكاة، وورش عمل المساءلة الاجتماعية.
- ويشكل الشباب الكتلة الأكبر من جمهور الوحدة، وبالتالي فقد تم بالفعل إجراء العديد من المساعي مثل التوجيهات حول الوضع المالي والاقتصادي الراهن للبلاد في العديد من الجامعات لرفع وعيهم المالي وإشراكهم في دورة الموازنة. علاوة على ذلك، هناك المزيد من المساعي مثل لعبة الموازنة وغيرها من أدوات التثقيف المالي التفاعلية قيد التنفيذ حاليًا بالشراكة مع اليونيسف (**https://cutt.ly/lc٤enYS**)
- علاوة على ذلك، دخلت الوحدة في شراكة مع منظمات المجتمع المدني والجامعات الرائدة من أجل دمج بناء القدرات ذات الصلة بالموازنة والأنشطة اللاصفية القائمة على الرياضة في رحلة التعلم المدرسية للطلاب وكذلك إنشاء رابط بين مشاريع التخرج الخاصة بهم، والموازنة التشاركية، والمشاريع الوطنية الكبرى لرفع مستوى وعيهم وتزويدهم بالخبرة العملية.

- وأخيرًا، كان إنشاء قنوات اتصال أفضل مع الجمهور مثل جلسات الاستماع العامة في البرلمان، ومنصات التواصل الاجتماعي ذات المحتوى المرئي، وتطبيقات الهاتف المحمول والألعاب التفاعلية التي تلبي احتياجات جميع فئات الجمهور المختلفة في صميم مهام الوحدة. وقد تم نشر أدوات مثل المسوحات العامة، وجلسات الاستماع العامة، والحوار المجتمعي، والمراقبة من قبل طرف ثالث في ثلاث محافظات (القاهرة، والإسكندرية، والفيوم) مع وجود احتمالات مستمرة للتوسع في محافظات أخرى.

النموذج المصري للموازنة التشاركية

- نموذج الموازنة التشاركية المصري هو أداة للحوكمة الرشيدة التي تهدف إلى تحسين الإدارة المالية لموازنة الدولة، من خلال خلق أرضية مشتركة بين مواطنين والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة، مما يؤدي في النهاية إلى مواءمة أولويات التنمية وبالتالي نتائج أكثر فعالية تستجيب لاحتياجات المواطنين وقدرات الحكومة.
- وتعتمد وزارة المالية على توفير بيانات اقتصادية ومالية شفافة تؤهل المواطنين للمشاركة الفعالة في خطط التنمية المستدامة وعمليات صنع القرار من خلال المشاركة في إعداد الموازنة. إن رفع الوعي المالي لدى المواطنين وتزويدهم بفهم وتحليل موازنة المواطن ينبغي أن يسمح لهم بدوره بمراقبة مشاريع التنمية وتنفيذ أنشطة المساءلة الاجتماعية.
- تعتمد خطة العمل متوسطة المدى للوحدة لتنفيذ الموازنة التشاركية بشكل كبير على إنشاء شبكة قوية من شركاء النجاح، من بينهم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص من أجل تكرار النموذج المصري للموازنة التشاركية بنجاح في جميع أنحاء البلاد.





للمزيد من المعلومات، تابعنا على

https://www.facebook.com/FTCEUnit
Instagram: @transparency_unit
https://www.youtube.com/channel/UC7Z6feIZ1N8nPsAa7cBlHjg
https://twitter.com/FTCE_UNIT
http:/budget.gov.eg
https://www.Mof.gov.eg